المحاضرة الأولى: مدخل إلى علم أصول النحو

أصول النحو في اللغة والاصطلاح:

لا شكّ أنّ اللّغة وُجدت قبل النّحو، وأنّ استنباط القواعد النّحويّة جاء من أجل الحفاظ على النّصّ القرآنيّ فهماً، وتفسيراً، ومن ثَمّ حرص القدماء على جمع اللّغة، واستقرائها، وتصنيف الظّواهر النّحويّة مع الحرص على التّجريد، والتّعميم للوصول إلى قواعد كلّيّة تُقنّن لغتهم بشواهدها الشّعريّة والنّثريّة، وهكذا نشأت أصول النّحو.

التّعريف اللّغويّ: أصل الشّيء أساسه، وما ينبني عليه غيره سواء أكان ذلك حسّياً، أم معنوياً، أي ما يصدر عن ذاته يتميّز عن غيره، ومن هذا نستنتج أنّ الأصل هو السّبق الذي أنتج الفرع، أو هو أصيل، وليس منبتاً، وليس صورة طبق الأصل لغيره.

التّعريف الاصطلاحيّ: يُعتبر مصطلح الأصول قديماً في تراثنا العربيّ والإسلاميّ ظهر عند الفقهاء قبل النّحاة، لقد أُطلق مصطلح الأصول أوّل مرّة على ما يُراد به العقيدة، وتُسمّى أصول الدّين، ويُقابلها الفروع، ويُراد بها كلّ ما يتعلّق بالأحكام الفرعيّة.

وأمّا أصول النّحو فهي حالة للكلمة قبل أن يطرأ عليها زيادة، أو حذف، أو تبديل، ويُعرّف السّيوطي علم أصول النّحو بقوله: "أصول النّحو علم يُبحَث فيه عن أدلّة النّحو الإجماليّة منه حيث هي أدلّته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدلّ"

ويُوضّح ابن الأنباري هو الآخر مفهوم أصول النّحو بقوله: "أصول النّحو أدلّة النّحو التي تفرّعت منها فروعه، وأصوله، كما أنّ أصول الفقه أدلّة الفقه التي تنوّعت عنها جملته، وتفصيله، وفائدته التّعويل في إثبات الحكم على الحجّة، والتّعليل، والارتفاع عن حضيض التّقليد إلى يفاع الاطّلاع على الدّليل فإنّ المخلد إلى التّقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصّواب، ولا ينفكّ في أكثر الأمر عن عوارض من الشّكّ، والارتياب."

الدّراسات الأصوليّة في النّحو: نشأتها، وتطوّها:

إنّ المتتبّع للدّراسات الأصوليّة في النّحو يلمح أنّها قد بدأت بداية بسيطة، وهذه هي سنّة النّشوء، وهكذا كانت نشأة علم الأصول، فقد كان النّحاة الأوائل يتناولون قواعد النّحو، وأصوله العامّة خلال دراساتهم الفرعيّة، والجزئيّة للنّحو، فهذا كتاب سيبويه الذي يُعدّ أقدم نصّ نحويّ وصل إلينا حوى جملة ضخمة من القواعد الأصوليّة وردت منثورة في مباحثه المختلفة، ومنها على سبيل المثال قوله: "اِستعمِل من هذا ما استعملتْه العرب، وأجز منها ما أجازوا، واجْرِ الأشياء كما أجروْها." "قد يشُذ الشيء في كلامهم عن نظائره، ويستخفّ في موضع لا يسخفونه في غيره."

لأنّ سيبويه دوّن الأصول في "الكتاب"، وجعل منه علماً مكتملاً، وبعضهم يَرجعونه إلى المؤسّسين الأولين الذين بحثوا في قضايا النّحو بدءاً من أبي الأسود الدّؤلي إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، والذي يزعم بعض الدّارسين: "أنّه أوّل من نهج الطّريق لعلماء النّحو كسيبويه، والنّظر بن شميل، أن يدرسوا النّحو على أنّه مجموعة من القواعد، والأصول العامّة بمعنى أنّه واضع دراسة علميّة منظّمة.

وربّما كان كتاب (معاني القرآن) للفرّاء من أشهر الكتب التي عُنيت بالأصول العامّة بعد كتاب سيبويه، فقد ضمّ في ثنايا فصوله عدداً وافراً من القواعد الأصوليّة منها قوله: "من شأن العرب الإيجاز، وتقليل الكثير إذا عُرف معناه" "إنّما يُحسن الإضمار في الكلام الذي يجتمع، ويدلّ أوّله على آخره."

والكتب التي أعقبت كتاب سيبويه كلّها نهجت نهجه، فكانت تضمّ إلى جانب البحوث الفرعيّة مباحث أصوليّة كثيرة، ولم تظهر كُتُب خاصّة بأصول النّحو طيلة القرن الثّالث الهجريّ، بل حتّى منتصف القرن الرّابع الهجريّ.

أمّا كتاب (الأصول) لابن السرّاج(ت:316هـ)، والذي ظنّ كثير من الباحثين المعاصرين أنّه كتاب أصول حتّى نسبوا لمؤلّفه أنّه هو أوّل من وضع كتاباً خاصّاً بأصول النّحو، فهو في الحقيقة ليس كتاب أصول، وإنّما كتاب نحو عامّ ضمّ قواعد نحويّة أصوليّة.

أمّا أبو فتح عثمان بن جنّي النّحويّ الشّهير(ت:392هـ) هو أوّل من قام بمحاولة لوضع كتاب خاصّ بأصول النّحو.

وقد نبّه ابن جنّي إلى ضرورة أن يكون للنّحاة كتب في الأصول تُناظر كتب أصول الكلام، والفقه، فوضع كتابه (الخصائص) الذي جاء زاخراً بالقواعد، والأصول، وخاصّة فيما يتعلّق بالقياس، والعلّة، والمبادئ العامّة للعربيّة، ويغلب على الخصائص الجدّة، والابتكار، فكثير من موضوعاته التي وردت في ثناياه ربّما لا يعثر عليها الباحث في غير هذا الكتاب إن عثر على شيء من ذلك، فلا يتعدّى أن تكون إشارات طفيفة خاطفة لا تُشفي عليلاً.

ولم يظهر بعد(الخصائص) مؤلّف تناول أصول النّحو حتّى برز ابن الأنباري(ت:577هـ) الذي نشر كتابه (لمع الأدلّة في أصول النّحو) ليتناول فيه هذا الفنّ من البحث النّحويّ في هيئة علم جديد متميّز عن بقيّة علوم العربيّة، له حدوده، وأدلّته، ومسائله.

وكان ابن الأنباري بوضعه هذا الكتاب أوّل من جرّد مصنّفاً خاصّاً بعلم أصول النّحو، وقد صرّح ابن الأنباري في (نزهة الألفباء) بأنّه هو الذي ابتكر فنّ أصول النّحو، وأنّه هو الذي أضافه إلى علوم العربيّة.

وله كتاب سمّاه (الإغراب في جدل الإعراب) وثيق العلاقة بأصول النّحو، وهو مزيج من الدّراسات النّحويّة، والكلاميّة، والفقهيّة، ويُصرّح أنّه في كتابه (لمع الأدلّة في أصول النّحو) كان ينسج على منوال أصول الفقه، ويُعلّل ذلك بأنّ بينهما من المناسبة ما لا يخفى، لأنّ النّحو معقول من منقول كما أنّ الفقه معقول من منقول، وهذا ما يقصد به أصول النّحو، والتي هي قواعده الأساسيّة التي تُبنى عليها

فروعه العديدة: (السّماع، ودرجاته، القياس، وقواعده، العامل، العلّة، وشروطها، الإعراب، وأنواعه، الإجماع، والاجتهاد، وشروطه.)

وفي مراحل لاحقة وُضعت القواعد النّحويّة، وبدأت تتطوّر تدريجيّاً حتّى أخذت نظامها الشّكليّ، والمعنويّ الدّقيق، وهذا ليقتدر بها غير العربيّ على فهم النّصوص كما يفهمها العربيّ، فيقول ابن جنّي: "إنّما هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب، وغيره كالتّثنية، والجمع، والتّحقير، والتّكبير، والإضافة، والنّسب، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل العربيّة بأهلها في الفصاحة، فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم ردّ بها إليها."

لا نجد أحداً من النّحاة قد عُني بالمباحث الأصوليّة العامّة بعد ابن الأنباري إلى أن نبغ ابن هشام الأنصاري (ت:761هـ)،فأتحف المكتبة العربيّة بكتابه(مُغني اللّبيب) الذي تناول في الجزء الثّاني منه جملة كبيرة من القواعد العامّة، وخاصّة الباب الثّاني من الكتاب الذي خصّصه لأمور كلّيّة يتخرّج عليها ما لا ينحصر من الصّور الجزئيّة، وأدرج ضمن ذلك كثيراً من قواعد العربيّة العامّة نذكر منها على سبيل المثال قوله: "قد يُعطي الشّيء حكم ما أشبهه، أو في معناه، أو في لفظه، أو فيهما" (وإنّ الشّيء يُعطي حكم الشّيء إذا جاوره...)

ولما ظهر السّيوطي في النّصف الثّاني من القرن التّاسع الهجريّ دفعته رغبته إلى التّأليف لوضع مؤلّف في أصول النّحو، فوَضع كتابه(الاقتراح)، وزعم في مقدّمته أنّه هو الذي ابتكر هذا الفنّ من التّأليف، ويظهر أنّ السّيوطي قد ألّف كتابه هذا قبل أن يطّلع على كتابيْ ابن الأنباري (لمع الأدلّة)،و(الإغراب في جدل الإعراب).

المحاضرة الثانية: موقف العلماء القدامى من المدونة اللغوية قديما:

قسّم العلماء الكلام المحتجّ به إلى أقسام ثلاثة هي: القرآن الكريم، والقراءات القرآنية، والحديث النبويّ الشّريف، وكلام العرب شعراً ونثراً.

1 – **القرآن الكريم والقراءات القرآنية:**

إنّ القرآن هو المصدر الصّحيح المجمع على الاحتجاج به في اللّغة، والنّحو، والصّرف، وعلوم البلاغة، وقراءاته الواصلة إلينا بالسّند الصّحيح حجّة لا تضاهيها حجّة، أمّا طرقه المختلفة في الأداء، فهي كذلك، إذ إنّها مروية عن الصّحابة، وقرّاء التّابعين، وهم جميعاً ممن يُحتجّ بكلامهم وبقراءاتهم التي تحرّوا ضبطها جهد طاقتهم كما سمعوها من رسول اللّه ـ صلّى اللّه عليه وسلّم ـ ولا ننسى بعد ذلك أنّ أئمّة القرّاء كأبي عمرو بن العلاء والكسائي، ويعقوب الحضرمي هم أئمّة في اللّغة، والنّحو أيضاً.

والقرآن الكريم نصّ مقدّس عند المسلمين يعلو فوق جميع النّصوص العربيّة، لذلك لا يوجد خلاف عند النّحاة في حجّيّة نصوصه، وخاصّة القراءة الصّحيحة، لأنّهم قسّموا القراءات إلى متواترة، وشاذّة، ولقد اشترط القرّاء لصحّة القراءة شروط ثلاثة هي:

1 – صحّة السّند بها إلى الرّسول ـ صلّى اللّه عليه وسلّم، أي المتواترة

2 – موافقتها رسم أحد المصاحف العثمانيّة، ولو احتمالاً كما في النّشر، وغيره، ويدلّ لذلك بقراءة "تجري من تحتها الأنهار " سورة التّوبة/100 بزيادة (من)في المصحف المكّيّ دون غيره، وبالأولى قرأ ابن كثير، وبالثّانية قرأ ابن عامر، ولم يقل أحد ذلك شاذّ"

3 – موافقتها العربيّة، ولو بوجه، يقول ابن جزري: "ولو على بعض الوجوه، أو في بعض اللّغات" مثاله (...وأرجلَهم) بالنّصب مراداً به النّصب ليكون معطوفاً على المنصوب المغسول في المعنى، أمّا الجرّ فعطفاً على الممسوح للجوار، فهو أمر لفظيّ فقط، ولا يخصّ قبيلة من القبائل تعطف، وتجرّ دون قبيلة أخرى، فهذا مثال لِما هو في بعض الوجوه، ومثال ما هو في بعض اللّغات.

أمّا القراءة الشّاذّة، فهي ما توفّر فيها صحّة السّند، ولم تبلغ درجة التّواتر، ووافقت العربيّة، ووافقت الرّسم العثمانيّ، وكان لنحاة البصرة والكوفة مواقف متباينة في الاحتجاج بالقراءة الشّاذّة، فلم يكونوا على منهج واحد، فمنهم من ردّها ومنهم من قبل بعضها، وردّ الآخر، ومنهم من اضطرّ إلى الاحتجاج بها كلّها، ولعلّ أكبر من دافع عنها مستشهداً بها في المسائل اللّغويّة: ابن جنّي، وتابعه فيها ابن مالك، والسّيوطيّ. قال السّيوطي في كتابه الاقتراح ص:17:"كان قوم من النّحاة المتقدّين يعيبون على عاصم، وحمزة، وابن عامر قراءات بعيدة في العربيّة (الصّناعيّة التي وضعوها)، وينسبونهم إلى اللّحن، وهم في ذلك مخطئون، فإنّ قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصّحيحة التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربيّة، وقد ردّ المتأخّرون منهم ابن مالك على من عاب عليهم ذلك بأبلغ ردّ من ذلك احتجاجه على جواز العطف على الضّمير المجرور من غير إعادة الجارّ بقراءة حمزة: "وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً" سورة النّساء/1

وقد ردّها المبرّد، وزعم أنّها لا تحلّ بها القراءة"، وذلك لأنّ فيها جواز العطف على الضّمير المجرور دون إعادة الجارّ، ويرى السّيوطي أنّ قول المبرّد هذا مردود من وجوه: أوّلها: أنّ قارئها ثقة لا سبيل إلى ردّ نقله، وثانيها: أنّه قد قرأ بها جماعة موثقون مثل: الحسن البصري، والأعمش، وقتادة، ومجاهد، وابن عبّاس، وابن مسعود، وإذا صحّت الرّواية، فلا سبيل إلى ردّها" وثالثها: قد وردت عدّة شواهد فيها عطف على الضّمير المجرور دون إعادة الجارّ منها قول الشّاعر:

"فاليوم قربت تهجونا، وتشتمنا فاذهب فما بك، والأيّام من عجب"

وهو من شواهد كتاب سيبويه، وحمله على الضّرورة، ولم يردّ روايته، أو يخطئ منشده على الرّغم من قائله مجهول.

ورابعها: وهو أنّ الجرّ في (الأرحام) يجوز أن يكون بحرف جرّ مقدّر، فكأنّ القارئ قد قال:(به وبالأرحام) وقد حملها على هذا التّقدير جماعة من حذّاق النّحويين مثل ابن جنّي، والزّمخشري وابن الأنباري، وابن يعيش.

2- الحديث النّبويّ الشّريف:

أجمع اللّغويون، والنّحاة عامّتهم على أنّ النّبي ـ صلّى اللّه عليه وسلّم ـ أفصح العرب، وأنّ الحديث لا يتقدّمه شيء في باب الاحتجاج إلاّ القرآن الكريم إذا ثبت لهم أنّه لفظ النّبيّ نفسه إلاّ أنّهم انقسموا فيما يُروى من الأحاديث ـ إلى فريقين: فريق غلب على ظنّه أنّها لفظه ـ عليه السّلام ـ فأجاز الاحتجاج بها، وفريق غلب على ظنّه أنّها مروية بالمعنى لا باللّفظ، فلم يُجز الاحتجاج بها ثمّ ظهر فريق الوسطيين الذي ميّز بين الأحاديث التي ثبت أنّها رُويت بالمعنى، وأقرّ عدم جواز الاحتجاج بها، وبين الأحاديث التي ثبت أنّها رُويت باللّفظ، والمعنى، وأوجب الاحتجاج بها.

مذهب المانعين: عبّر عن هذا المذهب أبو حيّان الأندلسي(ت:745هـ) خير تعبير إذ كان أشدّهم مبالغة فيه، وإنكاراً على مخالفيه، حيث قال: "إنّما ترك العلماء ذلك لعم وثوقهم أنّ ذلك لفظ الرّسول ـ صلّى اللّه عليه وسلّم ـ إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلّيّة، وإنّما كان ذلك لأمرين:

1 – أنّ الرّواة جوّزوا النّقل بالمعنى، فنجد قصّة واحدة قد جرت في زمانه ـ صلّى اللّه عليه وسلّم ـ فتُنقل بألفاظ مختلفة كحديث:(زوّجتكها بما معك من القرآن)، وفي رواية (ملّكتكها بما معك من القرآن)، وفي رواية ثالثة: (خذها بما معك من القرآن)، وفي رواية رابعة: (أمكنّاكها بما معك من القرآن)، فنعلم يقيناً أنّه ـ صلّى اللّه عليه وسلّم ـ لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا نُجزم بأنّه قال بعضها، إذ يُحتمل أنّه قال لفظاً آخر مرادفاً لهذه الألفاظ، فأتت الرّواية بالمرادف، ولم تأت بلفظه إذ المعنى هو المطلوب، ولاسيّما مع تقادم السّماع، وعدم ضبط الكتابة، والاتّكال على الحفظ (والضّابط منهم من ضبط المعنى).

وأمّا ضبط اللّفظ فبعيد جدّاً، ولاسيّما في الأحاديث الطّوال، ومن نظر في الأحاديث أدنى نظر علِم العلم اليقين أنّهم يروون بالمعنى.

2 – أنّه وقع اللّحن كثيراً فيما رُوي من الحديث، لأنّ كثيراً من الرّواة كانوا غير عرب بالطّبع، ولا يعلمون لسان العرب إلاّ بصناعة النّحو، فوقع اللّحن في كلامهم، وهم لا يعلمون بذلك، فنظرة إلى معاجم(التّهذيب للأزهري)،و(الصّحاح للجوهري)،و(المخصّص لابن سيدة)،و(المجمل، والمقاييس لابن فارس)،و(الفائق للزّمخشري) كافية لدحض ما أدّعى أبو حيّان من المنع، وعدم الجواز.

مذهب المجيزين:

ولا عيب أن يتدارك المتأخّرون ما فات المتقدّمين، فنجد ما لدى المتأخّرين من ثروة نحويّة، أو لغويّة، أو حديثيّة الشّيء الكثير الذي مكّنهم من أن تكون نظرتهم أشمل، وأحكامهم أسدّ، ولو كانت هذه الثّروة في أيدي الأقدمين كأبي عمرو بن علاء، والأصمعي، وسيبويه لعضّا عليها بالنّواجد ،ولَغيّروا كثيراً من قواعدهم التي صاحبها . حين وضعها شحّ الموارد، ولَكانوا أشدّ المنكرين على أبي حيّان جموده، وضيق نظرته.

ثمّ أتى الإمام ابن مالك(ت:672هـ) فأكثر الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلّيّة في لسان العرب، ولاسيّما في كتابه(التّسهيل) إكثاراً ضاق به أبو حيّان شارح (التّسهيل) غير مرّة، فقال:(والمصنّف قد أكثر من الاستدلال بما وقع في الأثر متعقّباً بزعمه على النّحويين، وما أمعن النّظر في ذلك، ولا صاحب من له التّمييز."

ثمّ جاء ابن هشام(ت:761هـ) تلميذ أبي حيّان، ونقيضه في مذهبه إزاء الاستشهاد بالحديث، حتّى لفت نظر مترجميه، فنصّوا على أنّه: "كان كثير المخالفة لشيخه أبي حيّان شديد الانحراف عنه."

مذهب الوسطيين:

على الرّغم من التّشابه الظّاهر بين موقف أبي حيّان، وموقف السّيوطي من مسألة الاحتجاج بالحديث إلاّ أنّ هناك فرقاً هامّاً بين موقفيهما من هذه المسألة، وهو أنّ أبا حيّان قد منع ذلك منعاً باتّاً، وليس في كلامه ما يدلّ على أنّه يفرّق بين الحديث المروي بالمعنى، والحديث المروي باللّفظ.

أمّا السّيوطي فإنّه لم يمنع الاحتجاج بالحديث منعاً باتّاً، وإنّما منع الاحتجاج بما ثبت أنّه رُوي بالمعنى دون اللّفظ، وأجاز الاستدلال بما ثبت أنّه رُوي باللّفظ.

لهذا فإنّ موقف السّيوطي من الاحتجاج بالحديث كان أصحّ من موقف كلّ من ابن مالك، وأبي حيّان وذلك أنّ ابن مالك قد أجاز ذلك إطلاقاً، وكأنّه يعتقد أنّ الأحاديث كلّها مروية باللّفظ، وأمّا أبو حيّان فقد منع الاحتجاج بالحديث مطلقاً، وكأنّه كان يعتقد أنّ الأحاديث كلّها قد رُويت بالمعنى دون اللّفظ، بينما وقف السّيوطي موقفاً وسطاً، فأجاز الاستدلال بالحديث إذا ثبت أنّه رُوي باللّفظ، ومنع الاستدلال بما ثبت أنّه رُوي بالمعنى دون اللّفظ، لأنّه يعلم أنّه كان هناك محدّثون يُجيزون الرّواية بالمعنى، وأنّه كان إلى جانبهم آخرون لا يُجيزون الرّواية بالمعنى.

3 – **كلام العرب: شعراً ونثراً**

لقد كان كلام العرب في نظر النّحاة يشمل الشّعر، والنّثر على حدّ سواء، ولكنّ دراسات النّحاة كانت حافلة بلغة الشّعر أكثر من لغة النّثر، لأنّ الشّعر يسعى إلى تحقيق الغايات الجماليّة من الكلام، كما أنّ لغة الشّعر تمتاز باستثناءات لا تحظى بها الأجناس القوليّة الأخرى، ومن هذه الاستثناءات: الضّرورة الشّعريّة، وخاصّة التّراكيب في البيت الشّعريّ مثل الوزن، والقافية، والرّوي.

ويُضاف إلى سرّ الاهتمام بلغة الشّعر اعتزاز العرب بالشّعر لأنّه المدافع عنهم، والمتحدّث بلسانهم، وكذلك الشّعر عندهم وعاء يحوي اللّغة الفصيحة الممثّلة للّغة الأدبيّة التي يشترك فيها العرب الفصحاء جميعاً، زيادة على حضور الظّواهر اللّغويّة في القوالب الشّعريّة إبّان عملية الاستقراء لدى اللّغويين، والنّحاة، ولهذا كان الشّعر من أهمّ المنابع التي يلجأ إليها النّحاة في عملية التّعقيد، وأنّهم كانوا يعتمدون الأعراب الفصحاء، والرّواة الثّقات، فهذا سيبويه يعتمد التّوثيق، وتحرّي الدّقّة في نقل الشّعر، حيث يقول: "سمعناه ممّن يُوثق بعربيته":

"إذا متّ كان النّاس صنفان شامتٌ وآخر مُثنٍ بالذي كنتُ أصنع"

وكان للنّثر ـ هو الآخر ـ حظّ عند النّحاة، واستنبطوا منه جملة من القواعد النّحويّة، ونسوق من القواعد النّحويّة المستنبطة من الكلام الفصيح ما يلي: جاء في كتاب سيبويه: "وممّا جاء في النّصب أنّا سمعنا من يوثَق بعربيته يقول: "خلق اللّه الزّرافة يديها أطول من رجليْها"، واختار النّصب على أنّ (يديها) بدل من (الزّرافة).

المحاضرة الثالثة: موقف العلماء من المدونة اللغوية حديثا

أ- موقف المحدثين من القراءات القرآنية: كانت آراء المحدثين من المدونة اللغوية على ثلاثة أراء:

1- أنكر فريق من اللغويين المحدثين على النحاة القدامى إخضاع القراءات القرآنية لقواعدهم تعصبا لمقاييسهم النظرية الموضوعة مما نجم عن هذا التعصب اتلاف كم هائل من الشواهد التي كان بإمكانها أن تثري القواعد النحوية.

2- اتخذت مجموعة أخرى من اللغويين المحدثين موقفا وسطا ومعتدلا من القرآن فهي ترى أن الاحتجاج بها من لدن نحاة بصريين وكوفيين قد ساهم أيضا في تفسير بعض الظواهر النحوية.

3- فريق ثالث يرى أن القراءات من أجل العلوم الإسلامية لكونها الأقرب والأوثق صلة بالقرآن ساهمت في التأصيل لمنهج النقل في العلوم اللغوية ويمكن الاعتماد على علم القراءات في دراسة العربية الفصحى في العصر الحالي.

* إبراهيم السامرائي: عاب السامرائي في كتابه التطور اللغوي على النحاة القدماء إعراضهم عن القراءات في إثراء بحوثهم فقد نشأت علوم العربية للعناية بلغة القرآن لكن النحاة سرعان ما عزفوا عنها ولم يفيدوا منها الفائدة اللازمة.

* محمد عيد: يرى أن النحاة الأوائل أعرضوا عن الاستشهاد بالقرآن وقراءاته وفعلوا ذلك أيضا مع الحديث الشريف بسبب رهبتهم الدينية من القرآن والسنة .وقد أضاعوا ثروة عظيمة من النّصوص الموثوقة، وهي في اعتقاده رهبة مفتعلة ينبغي على المحدثين إزالتها وتصحيح سنتهم غير الحسنة.
* حاول بعض المستشرقين من خلال هذه الانتقادات القديمة و الحديثة الطعن في القرآن الكريم فيزعم المستشرق جولد تسهير اعتمادا على رأي الزمخشري في قراءة ابن عامر ، أنّ القراءة موضوعة وأنّ سبب اختلاف القراءات يعود إلى عدم وجود حركات الإعراب ونقط الكلمات .والذي يدحض هذا الرأي

هو أنّ وجود القراءات كان قبل حدوث عملية التدوين للمصاحف المتصلة السند بالصحابة التي سمعوها عن الرسول صلى الله عليه وسلم.

ب– موقف العلماء المحدثين من الاستشهاد بالحديث الشريف

*سعيد الأفغاني :يرى أنّ الحديث يتقدم رتبة كلام العرب .فلم تعهد العرب كلاما أبلغ وأفصح من الكلام النبوي .لكن النّحاة واللغويين انصرفت جهودهم إلى رواية الشعر على حساب الحديث الشريف

* تمام حسان :رأى أن النحاة واللغويين انصرفوا عن الحديث رغم علمهم بحرص رواته عربا وعجما على ضبط نصوصه، وأنّ هناك الكثير من النّصوص الشعرية المعتمدة في الاحتجاج مروية بالمعنى أيضا، ودليل ذلك تعدد رواية الشاهد الواحد.

*خديجة الحديثي :أثبتت احتجاج النّحاة القدامى بالحديث الش ريف ولو بشكل محدود .وترد على من قالوا بأنّ النحاة لم يحتجوا به " ومما يؤيد ما نذهب إليه أنّ ما ذكره ابن الضالع وأبو حيان من ترك أوائل النحاة الاحتجاج بالحديث وانصرافهم عنه قد ثبت بطلانه بعد أن رأينا الاحتجاج به – وإن كان على قلة _موجودا منذ زمن أبي عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد وتلاميذهما من بصريين وكوفيين ومن تابعهم من المتأخرين من نحاة بغداد وأهل الأندلس "

*محمد عيد :لقد أدى التّحرز الديني الذي كان سببا في انصراف النّحاة عن الاستشهاد بالقراءات، هو السبب أيضا في انصرافهم عن الاحتجاج بالحديث.

ج – موقف العلماء المحدثين من الاحتجاج بكلام العرب:

* **محمد عيد** : طبعت الصنعة الذ هنية على العمل الذي قام به النّحاة الأوائل في روايتهم للمسموع فأخضعوه لقواعدهم النظرية، لا إلى قواعد الاستعمال .والاهتمام المبالغ بمبدأ المشافهة أدى إلى انتشار ظاهرة الكذب والانتحال والتّحريف. ينكر على النّحاة اعتمادهم على مستوى واحد من اللغة المتمثل في الفصحى.وأهملوا الكثير من صور استعمالها ويرى أن هذه المبادئ المعتمدة في استنباط القواعد النّحويّة من طرف النّحاة القدامى تتنافى مع المنهج الوصفي الذي يفرض على الباحث أن يراعي جميع مستويات الاستعمال اللغوي، ولا يختار مستوى على حساب مستويات أخرى .وأن يصف الوقائع

اللغوية لا أن يفرض القواعد النّظرية . وينتهي محمد عيد إلى أن هؤلاء النّحاة نظروا إلى عصر الاستشهاد وفق مبدأ (التفضيل بالأعصار لا بمادة اللغة من الكلام والأشعار).

* تمام حسان: مما يأخذه تمام حسان على النحاة الأوائل أنهم:

– لم يفصلوا بين مراحل تطور اللغة في دراستهم للهجات القبائل العربية، فأخذوا شواهدهم من خمسة قرون كاملة.

– لم يعتمد النحاة معيار الفصاحة لوحده في دراستهم اللغوية بل أضافوا معيارا آخر هو القواعد النحوية (الخطأ والصواب) استخرجوه من الكلام الفصيح.

–حفل النحاة بالشعر على حساب النثر، والشعر له لغته الخاصة تتسم بالضرائر والرخص، وتسعى إلى تحقيق الجمال، فهو يمثل اللغة الأدبية .وهذا يعني أن النحاة اعتمدوا اللغة العربية في استخراج قواعدهم، وبما أن النحو أنش ئ لخدمة القرآن، والقرآن نص أنزل باللغة الأدبية وليس بلغة التخاطب العادية . واختيار النحاة لهذا المستوى اللغوي أعني لغة الشعر ساعدهم في توحيد منهجهم، لأنّ اللغة الأدبيّة أقلّ تشعبا من لغة التخاطب، يقول تمام حسان : لقد كان من السهل على النحاة سهولة نسبية أن يستخرجوا القواعد من اللغة الأدبية، أمّا الكلام اليومي في البيت والسوق والمحادثة العابرة فما أشق ما تستخرج منه القواعد حتى لو تم تسجيله بآلات التسجيل الحديثة، لأنّ هذا الكلام بعيد كل البعد عن الاطراد والاستمرار .فقد تجد فيه الجملة الناقصة والجملة التي حذف بعضها والجملة التي عدل صاحبها عن إكمالها والجملة التي أغنت الإشارة أو الإيماءة أو عن ذكرها والجملة التي حالت المقاطعة دون إكمالها والجملة التي خالطها الضحك أو التثاؤب فلم تعد واضحة التركيب، فلهذا السبب ولأسباب تعود إلى المحافظة على القرآن عدل النحاة عن استنباط النحو من الكلام العادي فكان عليهم أن يلجأوا إلى لغة الأدب لأنها لغة القرآن والحديث والشعر، ولكن استشهادهم بالقرآن والحديث كان قليلا إذا قيس باعتمادهم على لغة الشعر "

* مهدي المخزومي: يرى أنّ النحاة القدامى اعتمد على الشعر في تقعيد القواعد أدى إلى اضطراب النحاة في بعض أحكامهم .وفتح باب الحمل على الضرورة والخلاف بين البصريين والكوفيين، " فالاعتماد على تقعيد القواعد ووضع الأصول على الشعر وحده، كان مما أدى إلى اضطراب النحاة في بعض أحكامهم ."كما لم يحاول النحاة الفصل بين لغة الشعر والنثر في تقعيد قواعدهم، "مع أنّ

الاقتصار على الشعر وحده خطوة متعثرة في إثبات أسلوب عربي، فللشعر لغته الخاصة به،...فليس كل ما يجوز في الشعر جائزا في النثر "

* إبراهيم أنيس: رفض إبراهيم أنيس تقييد النحاة القدامى للمدونة اللغوية زمانا ومكانا ووصف ذلك التقييد بالدكتاتورية التي يرفضها العلم الحديث ومناهج البحث فيه .ومناهج العلم الحديث في نظره لا تفرق بين الأجنبي عن اللغة وابن اللغة ، ولا روابط فردية بين اللغة والجنس، فهي ملك لمن يتعلمها وطعن إبراهيم أنيس في عمل اللغويين النحاة الأوائل وطريقة بنائهم للمدونة اللغوية المسموعة ، فوصفهم بأنهم أخطأوا تفسير ما سمعوا، ثم استنبطوا قواعدهم قبل إنهائهم لعملية الاستقراء.ويضيف إبراهيم أنيس خطأ آخر إلى أخطاء النحاة والذي يتمثل في تعدد المدونات المسموعة واختلافها شكلا ومضمونا مما أدى بهم – حسب رايه –إلى الخلط والارتباك في السماع والتقعيد وبالغوا في القياس وخرجوا على الناس بقواعد إعرابية فرضوها عليهم فرضا، "فالنحاة القدماء قد سمعوا شيئا وأخطأوا تفسيره، واستنبطوا قواعده قبل أن يتم لهم الاستقراء، سمعوه في لهجات متعددة، وسمعوه في اللغة النموذجية الأدبية، وسمعوها في القراءات القرآنية التي لا تكاد تحص ى، ثم قبل أن يتم لهم السماع ، ودون الاقتصار على مصدر واحد كما هو الواجب في تقعيد القواعد، بدأوا يقعدون قواعدهم فاختلطت عليهم الآراء و كثرت الأقوال، فأهملوا ما أهملوا، وقاسوا ما قاسوا، ثمّ خرجوا على الناس بقواعد إعرابية فرضوها عليهم فرضا.

المحاضرة الرابعة: علاقة أصول النّحو بأصول الفقه

الأصول هو علم يهدف إلى وضع القوانين التي تكون أساساً لاستنباط الأحكام التي تتجدّد بتجدّد الأحداث حسب تطوّر الزّمان، ولهذا كان من الضّروري على كلّ مقرّر لحكم من الأحكام أن يكون على دراية كافية بطرائق الاستنباط، والاحتجاج، والاستدلال لِما يُراد الحكم فيه. إنّ مصطلح الأصول ظهر في بيئة الفقهاء قبل أن يظهر في بيئة النّحاة التي عرفته في القرن الرّابع الهجريّ والمشهور أنّ هذه العبارة استُعملت للدّلالة على مجموعة مصادر التّشريع الإسلاميّ، وكيفية استقراء نصوصها، واستنباط الأحكام منها، فهي تدلّ على المنهج عند الفقهاء. فالفقيه عندما يحدّثك عن الأصول إنّما يحدّثك عن النّصوص، وأوّلية أحدها عن الآخر، فهي المنهجية التي بمقتضاها يكون استنباط الأحكام الشّرعيّة، وقال أحد الدّارسين: "إنّ علم الأصول هو المنهج المنظّم للتّفكير الفقهي في التّشريع الإسلاميّ، ويتناول الأساسيات التي تقوم عليها الأحكام الشّرعيّة.

حيث إنّ علم الأصول الفقه إنّما هو علمُ أدلّة الفقه، وأدلّة الفقه إنّما هي الكتاب، والسّنّة، وهذان المصدران عربيان، فإذا لم يكن النّاظر، والمستنبط فيهما عالماً باللّغة، وأحوالها، مُحيطاً بأسرارها، وقوانينها، تعذّر عليه النّظر السّليم فيها، ومن ثَمّ تعذّر استنباط الأحكام الشّرعيّة منها، ولذلك صار النّحو شرطاً في رتبة الاجتهاد. وبسبب موقع النّحو، وتصدّره الرّتبة السّنّيّة في العلوم، صُنّف ضمن الثّلاثة التي تكوّن علم الأصول، ويستمدّ منها مادّته، حيث يقول الآمدي (ت:631هـ):"وأمّا ما منه استمداده أي: علم أصول الفقه، فعِلم الكلام، وعلم العربيّة، والأحكام الشّرعيّة."

فالعلاقة بين أصول الفقه، وأصول النّحو تكاد تتشابه، وتتداخل نظراً للوحدة الاصطلاحيّة التي يدور حولها هذان العلمان، فإذا كان علم الأصول موضوعه (علم أدلّة الفقه)،وإذا كان الفقهاء قد قسّموا الحكم الشّرعيّ إلى واجب، وحرام، ومندوب، ومكروه، ومباح، ووضعيّ، فكذلك ذهب النّحويون في تقسيمهم للحكم النّحويّ، فهو عندهم واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السّواء. وإذا كانت أدلّة الفقه الرّئيسة التي عليها مدار الدّليل هي النّقل: الكتاب، والسّنّة،

والإجماع، وكذا القياس، فإنّ أدلّة النّحو الأساسيّة تنحصر هي بدورها في النّقل، والإجماع، والقياس، وعند بعضهم استصحاب الحال.

ويتركّز التّشابه بين علم أصول الفقه، وعلم أصول النّحو بصورة خاصّة في مبحث القياس فضلاً عن التّشابه في مصطلحات تقسيم الحُكميْن: الشّرعيّ، والنّحويّ، وأدلّة الفقه، والنّحو الرّئيسيّة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ صلة النّحو بالفقه، وأصوله صلة ذات شقّيْن: شقّ تظهر فيه مقولات النّحاة في أصول النّحو محمولة على أصول الفقه، ولعلّ ابن جنّي(ت:392هـ) أوّل من أشار إلى الصّلة القوية بين أصول الفقه، وأصول الكلام، وبين أصول النّحو في كتابه(الخصائص) في نوع علل العربيّة، وجواز القياس، وتعارض السّماع، والقياس، والاستحسان، وتخصيص العلل، ومن ذلك قوله: "أعلم أنّ علل النّحويين، وأعني بذلك حُذّاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين أقرب إلى علل المتكلّمين منها إلى علل المتفقّهين."

وقد عبّر عن ذلك سعيد الأفغاني(ت:1997م) مبيّناً أثر مناهج العلوم الدّينيّة على مناهج النّحو، فقال: "إنّ علماء العربيّة احتذوا طريق المحدّثين من حيث العناية بالسّند، ورجالاته، وتخريجهم، وتعديلهم، وطرق تحمّل اللّغة، وكانت لهم نصوصهم اللّغويّة كما كان لأولئك نصوصهم الدّينيّة، ثمّ حذوا حذو المتكلّمين في تطعيم نحوهم بالفلسفة، والتّعليم، ثمّ حاكوا الفقهاء أخيراً في وضعهم للنّحو أصولاً تشبه أصول الفقه، وتكلّموا في الاجتهاد كما تكلّم الفقهاء، وكان لهم طرازهم في بناء القواعد على السّماع، والقياس، والإجماع، وذلك أثر واضح من آثار العلوم الدّينيّة في علوم اللّغة."

المحاضرة الخامس :قواعد الاحتجاج اللغوي.

وضع النّحاة قواعد وأصولا يُضبَط وتوزن بها عملية الاحتجاج بكلام العرب، وهي على ما يلي:

القاعدة الأولى لا يحتجّ بشعر المولدين:ّ

قسّم العلماءُ الشعراءَ إلى طبقات

-طبقة شعراء الجاهليّة :و هم الشعراء الذين عاشوا في الفترة الجاهلية قبل البعثة النبوية، كامرئ القيس، والنّابغة الذبياني، وزهير بن أبي سلمى، وغيرهم.

-طبقة الشعراء المخضرمين : وهم من عاشوا في العصر الجاهليّ والإسلاميّ، مثل لبيد بن ربيعة، وحسّان بن ثابت ، والخنساء رضي الله عنهم.

-طبقة الشعراء المتقدمين : ويقال لهم الإسلاميّون – وإن كانوا من غير المسلمين، وهم أولئك الشعراء الذين نشأوا في الإسلام، كجرير، والفرزدق، والأخطل.

-طبقة الشعراء المولدين: الذين جاءوا بعد الصّدر الأوّل من الإسلام أمثال بشار بن برد و، أبي تمّام، والبحتريّ، والمتنبّي.

القاعدة الثالثة (لا يُحتجّ بكلام العرب المخالطين للعجم ولو كانوا جاهليين :)

ويمتدّ العصر الجاهليّ إلى بعثة النبيّ صلى الله عليه وسلم ، ولكن ليس كلّ من كان في العصر الجاهليّ والإسلاميّ يُحتجّ بكلامه، فقد جعل العلماء حدّا مكانيّا إضافة إلى الحدّ الزّمانيّ، فقالوا لا يحتجّ إلا بكلام الفُصحاء الموثوق بعربيّتهم الذين لم تفسُد سليقتهم، وضبطوا ذلك؛ بكلام القبائل التي سكنت قلب جزيرة العرب، فقرّر أن:

-يؤخذ عن قريش وهم أجود العرب، وتميم، وقيس، وأسد، فعليهم اعتمد العرب في فهم الغريب والإعراب والتّصريف. ثمّ هذيل، وكنانة، وبعض الطائيّين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم.

فلم يؤخذ من لخم، وجذام، فإنّهم كانوا مجاورين لأهل مصر ...

ولقِي هذا التّقسيم قبولا عظيما وجرى عليه عمل العلماء، حتّى إنّ الذي يخرج عن تلكم القاعدة يكون قد عرّض نفسه للنّقد.فهذا ابن مالك رحمه الله يشنّ أبو حيّان عليه حربا طاحنة من أجل اعتماده في تقرير القواعد على لغات لخم وجذام وغسّان.

ثمّ نظر العلماء إلى هؤلاء القبائل المحتجّ بهم فجعلوها مراتب، فخيرها ما كان أعمق في التبدّي وألصق بعيش البادية؛

القاعدة الرّابعة (–لا يُحتجّ بكلام مجهول القائل :)

لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله.

القاعدة الخامسة (لا يُحتجّ بما له روايتان :إحداهما مؤيّدة لقاعدة، وأخرى مخالفة1 :)

ومثالٌ على ذلك استدلال النّحاة على جواز تعدية الفعل (مرّ) بنفسه، بقول جرير بن عطيّ ة:

تمرّون الدّيار ولم تعوجوا *** كلامكم عليّ إذا حرام

قال البغدادي في (شرح أبيات المغني " :) أخبرنا أبو العباس محمد بن يزيد قال :قرأت قال على عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير:

مررتم بالدّيار ولم تعوجوا___" ...